



مقاربة الحوكمة لمواجهة الفساد وترسيخ العدالة الاجتماعية في الدول العربية Governance Approach to Combating Corruption and Establishing Social Justice in Arab Countries

(*) سفيان داسي

جامعة ابن خلدون- تيارت ، الجزائر

soufiane.dassi@univ-tiaret.dz

تاريخ الإيداع: 2025/12/03 تاريخ القبول: 2026/03/22 تاريخ النشر: 2026/06/06

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تحديد دور مقاربة الحوكمة الرشيدة في مواجهة الفساد وبلوغ العدالة الاجتماعية في البلدان العربية، ويتحقق هذا الهدف من خلال تطبيق مجموعة من آليات الحد من الفساد وتفعيل مبادئ تُعتبر أساسية للعدالة الاجتماعية ، وتكمن أهمية الدراسة في معالجة قضية أصبحت هاجساً للعديد من المجتمعات، وأثرها عميق على الدول والمجتمعات والمؤسسات والأفراد كونها تعيق مبادرات الوصول والحصول على التنمية العادلة ، لذا نرى في الحوكمة ضرورة حتمية هادفة لمحاربة المظاهر غير المشروعة من جهة وتمكين الشعوب من صيغ المساواة والإنصاف، عبر إصلاحات إستراتيجية حديثة ، شعارها ضمان الإستدامة التنموية العادلة، بما يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة وضمان العيش الكريم .

الكلمات الدالة:

الحوكمة ،العدالة الاجتماعية ، الفساد ، الدول العربية.

Abstract:

This study aims to identify the role of a good governance approach in combating corruption and achieving social justice in Arab countries. This objective is achieved through the application of a set of mechanisms to reduce corruption and activate principles considered fundamental to social justice.

The importance of this study lies in addressing an issue that has become a concern for many societies, with a profound impact on countries, communities, institutions, and individuals, as it hinders initiatives to achieve equitable development. Therefore, we see governance as an imperative necessity aimed at combating illicit practices on the one hand, and empowering people with forms of

(*) المؤلف المرسل: سفيان داسي : soufiane.dassi@univ-tiaret.dz



equality and fairness on the other, through modern strategic, Its motto is ensuring equitable and sustainable development, leading to an improved quality of life and guaranteeing a dignified existence.

Key Words:

Governance, Social Justice, Corruption, Arab Countries

1. مقدمة:

تشكل قضايا الفساد وغياب العدالة الاجتماعية تحديا وجوديا يواجهه الدول العربية في مسيرتها نحو التنمية المستدامة والإستقرار الإجتماعي، ففي ظل تنامي الفجوات الإقتصادية والإجتماعية وتفشي مظاهر الفساد المالي والإداري، برزت الحاجة إلى مقاربات شاملة تجمع بين الكفاءة المؤسسية والإنصاف الإجتماعي، ومن هذا المنطلق تظهر أهمية الربط الجوهري بين تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة وترسيخ قيم العدالة الإجتماعية كمدخل إستراتيجي لإعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة وضمان توزيع عادل للموارد والفرص .

تكمن الأزمة في إستمرار العديد من الدول العربية في تبني نماذج تنمية غير متوازنة، حيث لا تترجم معدلات النمو الإقتصادي إلى تحسين ملموس في مؤشرات العدالة الإجتماعية، وقد كشفت الدراسات أن الفساد الممنهج لا يقتصر على كونه إنحرفا إخالقيا فحسب، بل أصبح بنية مستقلة تقوض وتعمق مشاعر التهميش والإقتصاء بين فئات المجتمع ، وهذا ما يفسر أن المجتمعات الأكثر شفافية ومحاسبة هي الأكثر قدرة على تحقيق العدالة الإجتماعية .وعلى هذا الأساس يسعى البحث إلى تحليل الإطار النظري والتطبيقي الذي يربط بين مقاربة الحوكمة ومكافحة الفساد من جهة . وترسيخ العدالة الإجتماعية من جهة أخرى، بالإضافة إلى تناول كيفية تحول الحوكمة الرشيدة من مجرد مفهوم إداري إلى آلية عملية لضمان لضمان الشفافية والمشاركة والمساءلة، وكيف يمكن لهذه الآليات أن تسهم في بناء أنظمة إجتماعية عادلة تتيح فرصا متكافئة للجميع، ويشعر فيها المواطن بالإنصاف والانتماء .

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تساهم في فهم أعمق لآليات الحوكمة في الدول العربية لمواجهة الفساد الذي يختلف حسب البيئة السياسية والإقتصادية والإجتماعية لكل دولة ، مع تقديم رؤية نقدية لواقع الظاهرة المرتبطة بالسياسات ، كما أن التحليل يقودنا إلى



وضع مقارنة العدالة الاجتماعية كرهان لازم بلوغه من خلال التطبيق الفعال للحوكمة الرشيدة بمبادئها .

يعتمد البحث على منهجية تحليلية تزاج بين توصيف الظاهرة محل الدراسة لرصد تطوراتها ومؤثراتها ، وجانب التحليل لتقييم فاعلية مقارنة الحوكمة في كبح المعاملات غير المشروعة من جهة، وتأسيس لنهج جديد قائم على التمكين الفعلي للعدالة الاجتماعية . ومن هذا المنطلق تحاول الدراسة الإجابة على الإشكالية مفادها :

إلى أي مدى يمكن للحوكمة الرشيدة تحقيق التوازن بين مواجهة الفساد، وبلوغ متطلبات العدالة الاجتماعية وفق مقارنة تخص الدول العربية ؟

وتختبر الدراسة في إجابتها على الإشكالية المطروحة فرضية علمية مفادها:

تتبنى الحوكمة الرشيدة مقارنة هجينة تجمع بين مواجهة الفساد بكل أبعاده ومستوياته، وبلوغ العدالة الاجتماعية بمتطلباتها ومبادئها، في ظل تعقيدات البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول العربية .

تعتمد الدراسة في تحليلها على هيكلي الموضوع، بالاعتماد على الرؤية المعرفية في طرح مفاهيم البحث المتمثلة في الحوكمة والعدالة الاجتماعية والفساد، وجانب تطبيقي بتحليل البيئة الواقعية للممارسات الفعلية العربية ومظاهر الفساد فيها، وحقيقة الحوكمة بمؤثراتها وتصنيفاتها، مع التقييم النقدي لطبيعة الإخفاقات العربية ، مع وضع الآليات الكفيلة للمجابهة، بالإضافة إلى جانب عملي بتعامل الدراسة مع ثنائية الحوكمة والعدالة كتأسيس لعلاقة تبادلية ذات تكامل عضوي يطرح مخرجات لتثبيت الجوانب الإيجابية المستحقة وتحييد الجوانب السلبية المستشرية .

2. مقارنة معرفية لمفاهيم الحوكمة والعدالة الاجتماعية والفساد :

تتناول الدراسة ثلاثة متغيرات أساسية الحوكمة والعدالة الاجتماعية والفساد، وقد نتجت هذه المتغيرات عن تحولات جذرية في الفكر التنموي، أسفرت عن نجاحات وإخفاقات، وقد أدت هذه التحولات بدورها إلى ظهور مفاهيم وسياسات وإستراتيجيات تُفضي إلى هذه المفاهيم، التي تتطلب تحديدها وتعريفها وتفسيرها لكشف ترابطاتها وإستكشاف آثارها، مما يُتيح لنا صياغة رؤية علمية هادفة :

1.2 مفهوم الحوكمة:



يُشير مفهوم الحوكمة إلى " ممارسة السلطات السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على جميع المستويات، بما يشمل الآليات والمؤسسات القانونية والإجراءات التي تضمن للمواطنين حقوقهم القانونية وتنظيم التزاماتهم وحل نزاعاتهم"، كما يُنظر إلى الحوكمة باعتبارها التقاليد والهيكل التي من خلالها تُمارس السلطة داخل أي دولة.¹ عرف **oliver wiliamson** "الحوكمة بأنها" الإجراءات التي تبتكرها المنظمات لتحقيق التنسيق الداخلي بهدف خفض تكاليف وأعباء التبادل التي تواجه الأسواق حاضراً² (أزمة الديمقراطية).

مفهوم الحوكمة الرشيدة، فهو يشير إلى ممارسة وإرادة السلطات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية على مختلف المستويات، سواء كانت مركزية أو لا مركزية، بما يهدف إلى تحقيق إدارة عقلانية ومسؤولة تسهم في تحسين حياة المجتمعات.³ بالإضافة إلى ذلك، تشير الحوكمة الرشيدة إلى قواعد طموحة تهدف إلى تعزيز الإلتزام الإداري المعتمد على المساءلة والشفافية الواضحتين في أي بيئة اقتصادية، وتعتبر هذه القواعد ضرورية في جميع مجالات النشاط الإنساني دون إستثناء أي منها.

وفقاً لمرتّن بوس **marten boos**، تعتبر الحوكمة طريقة للتفاعل بين الحكومة والمجتمع المدني، مما يوفر طريقة للانخراط في نظام يتكون من مجموعة المبادئ الأساسية لتنظيم الحياة العامة والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الموجودة فيه.⁴

2.2 مفهوم العدالة الاجتماعية:

العدالة الاجتماعية هي نظام إقتصادي وإجتماعي يهدف إلى تحقيق المساواة والإنصاف بين جميع فئات المجتمع من خلال إزالة الفوارق، كما تسعى لتوفير حصص متساوية لكل الأفراد وتشجيعهم على الإستفادة من الثروات دون أي تمييز أو إستبعاد، كما تعمل على ضمان العدالة في توزيع القيم المادية والمعنوية مع تحقيق تكافؤ الفرص على أساس المساواة بهدف بناء مجتمع مدني قائم على العدل والإنصاف والحقوق والحريات. تعتبر العدالة الاجتماعية مبدأ يُمنح للناس بناءً على إستحقاقهم، وهي التي تحدد ما يستحقه الفرد في المجتمع وتُعلي من شأن كرامته، فضلاً عن تعزيز رفاهيته وحرية وإستقلاليته.

طبقاً للمفكر العربي إبراهيم العيسوي، يمكن وصف العدالة الاجتماعية بأنها "الوضع الذي لا يوجد فيه ظلم أو إستغلال أو قهر أو حرمان من الثروة أو السلطة أو كليهما، وبدون فقر أو تهميش أو إقصاء إجتماعي، ولا توجد فروقات غير مقبولة إجتماعياً بين الأفراد أو الجماعات أو المناطق داخل الدولة، حيث يتمتع جميع الأفراد بحقوق إقتصادية وإجتماعية



وسياسية وبيئية وحريات متساوية، فهي موجودة في مجتمع يسود فيه شعور العدالة والتضامن والوحدة والمشاركة الاجتماعية، حيث تتاح لأفراده فرص متكافئة لتنمية قدراتهم ومواهبهم وتفجير طاقاتهم"⁵.

3.2 مفهوم الفساد:

برغم من تعدد مفاهيم الفساد، لا يوجد توافق بين الكتاب والباحثين والخبراء بشأن تعريف موحد لمفهوم الفساد، يوضح ابن منظور في كتابه «لسان العرب» أن الفساد هو نقيض الصلح، كما يشير إلى أن تفساد القوم يعني إنقطاعهم عن أقرابهم، والمفسدة هي عكس المصلحة⁶، وفي اللغة الفرنسية نجد للفساد عدة مرادفات كما هو مبين: تدهور الأوضاع، الإلتاف، التخريب، الرشوة، إفساد السلوك، التزوير والتزييف⁷. ويختلف مفهوم الفساد باختلاف الآراء والاتجاهات، ولكن تم تعريفه من قبل المنظمات الدولية على النحو التالي :

تعرف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بأنه "حين يسعى الموظف العمومي أو يقبل، بشكل مباشر أو غير مباشر، أثناء أدائه لواجباته الرسمية، للحصول على ميزة غير مستحقة، سواء لنفسه أو لشخص أو كيان آخر، من أجل إنجاز عمل معين أو الإمتناع عن القيام به"⁸.

في حين توفر الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد تعريفاً عملياً للفساد من خلال تحديد الحالات التي تشمل القطاعين العام والخاص، مثل: غسل الأموال، ورشوة موظفي الدولة، ورشوة الموظفين الحكوميين، ورشوة الموظفين الأجانب، إساءة إستخدام السلطة، الاتجار بالنفوذ، الإثراء غير المشروع، الرشوة في القطاع الخاص، إختلاس الممتلكات، غسل العائدات الإجرامية، التستر والإخفاء، كما تشمل أيضاً عرقلة سير العدالة.⁹ يُعرّف البنك الدولي الفساد بأنه "إساءة إستغلال المنصب العام لتحقيق منافع شخصية"¹⁰ في حين قدم صندوق النقد الدولي تعريفاً خاصاً للفساد، بوصفه: "يمثل العلاقة بين الأفعال المتعمدة المديدة التي تهدف للإستفادة من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة مرتبطة بالآخرين"¹¹.

يفرق بين نوعين من الفساد: الحالة الأولى تتعلق بتلقي رشوة لتقديم خدمات عادية وقانونية ومنظمة، أما الحالة الثانية فتتناول الموقف الذي يقوم فيه موظف بتوفير خدمات غير قانونية وغير محددة مقابل الحصول على رشوة، مما يؤدي إلى خرق القانون.



كما تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه " إستغلال السلطة العامة أو المنصب الرسمي من أجل تحقيق مكاسب خاصة، بشكل مباشر أو غير مباشر، لتحقيق أهداف شخصية مبنية على المحسوبية " ¹²

يمكن للباحث تعريف الفساد بأنه إستغلال للوظيفة أو الموقع سواء في القطاع العام أو الخاص لتحقيق أهداف فردية أو مصالح خاصة، حيث يقوم الموظف بانتهاك واجباته المهنية أو بالقيام بأعمال محظورة على الرغم من علمه بالتعليمات الوظيفية .

3. الفساد في البيئة العربية بين تشخيص الواقع وإستشراف آليات الحوكمة للمواجهة :

تستدعي ضرورة الوقوف على واقع الفساد عربيا الإستعانة بمجموعة من المؤشرات الدالة على عمق الظاهرة وطبيعة التعامل معها، حتى يتسنى توفير جملة الآليات المرتبطة بالحوكمة لمواجهة الظاهرة .

1.3 واقع الفساد في الدول العربية :

الفساد ينجم عن إخفاقات في الحكم، والفشل المؤسسي، وعدم القدرة على إدارة المجتمع عبر نظام متوازن من الضوابط والتوازنات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، عندما تفشل الأنظمة الرسمية وغير الرسمية في إثبات فعاليتها، يزداد الفساد مما يعقد تنفيذ السياسات. ¹³ كما يعد الفساد كابحا لتطور المجتمعات وتقدمها وحاجزا لدمقرطتها وعدم إستواء مؤسساتها وأبنيتها الرسمية وغير الرسمية، لما يخلفه من آثار سلبية على عدة مجالات وتراجع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية و البيئية وغيرها ، كنتيجة للحالة الكارثية التي تطال كافة القطاعات، وبالرجوع إلى الدراسات والمؤشرات الدولية والإقليمية لفهم تعقيدات الظاهرة وأوضاعها المتردية في البلدان العربية ، وجب الاعتماد على مجموعة من المعايير الأممية، كمدركات الفساد، ومؤشر الحوكمة العالمي ، ومؤشر الحكومة الإلكترونية، ومؤشر المشاركة الإلكترونية، ومؤشر سيادة القانون ، للاطلاع على حجمها واقعيًا وتحليل بياناتها لإيجاد دور وظيفي لإستراتيجية الحوكمة ومدخل العدالة الاجتماعية كحلول تواجه المشكلة وتوقف توسعها ¹⁴ . وعلى هذا الأساس وجب تبيان واقع الفساد في المنطقة العربية حسب تقديرات مجموعة المؤشرات المبينة التي نتناولها كالتالي :

الحدول 1: يبين ترتيب الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد لعام 2024 :

الدولة	معدل الفساد 100/	الترتيب/عالمي من بين 180 دولة	الدولة	معدل الفساد 100/	الترتيب/عالمي من بين 180 دولة
الإمارات العربية المتحدة	68	23	الجزائر	34	107
قطر	59	38	مصر	30	130
المملكة العربية السعودية	59	38	لبنان	22	154
الأردن	49	59	العراق	26	140
الكويت	46	65	السودان	15	170
سلطنة عمان	55	50	ليبيا	13	173
البحرين	53	53	اليمن	13	173
تونس	39	92	جيبوتي	31	127
المغرب	37	99	سوريا	12	177

المصدر: منظمة الشفافية الدولية ، تقرير مدركات الفساد لعام 2024 .

الملاحظ من خلال جدول مؤشر مدركات الفساد لدول العالم 180 دولة لعام 2024، أن ترتيب الدول العربية كان متدني باستثناء ثلاث (03) دول عربية هي الإمارات التي جاءت في المرتبة 23 بمعدل 100/68 الأولى عربيا في إحراز تقدم لمجابهة الفساد، وقطر في المرتبة 38 بمعدل 100/59 الثانية عربيا، والسعودية في المرتبة 38 بمعدل 100/59 الثالثة عربيا، كما سجلت سلطنة عمان المرتبة 50 بمعدل 100/55 وتلتها البحرين في المرتبة 53 بمعدل 100/53، في حين سجلت الأردن تحسن ملحوظ مقارنة بعام 2023 في المرتبة 59 بمعدل 100/49 والكويت سجلت تراجعاً في ترتيبها بـ 65 بمعدل 100/46 ، أما باقي الدول العربية سجلت نسب أقل من متوسطة إلى ضعيفة منها تونس والمغرب بترتيب 92 -99 بمعدلات بلغت 39 - 37 100/ حيث تراجعت النسب عن ما سجل في 2023 ، في حين سجلت الجزائر تراجع هي الأخرى بترتيب 107 بعدما كانت 104 في 2023 بمعدل 100/34 ، ومصر بترتيب 130 بمعدل 30 بعدما كان معدلها 35 ، أما بقيت الدول العربية جاءت معدلاتها متدنية وفي الخانة الحمراء



من 100 وحصلت على ذيل الترتيب العالمي كل من العراق ولبنان والسودان وليبيا واليمن وسوريا بمعدلات 12-13-15-22-26 على التوالي وترتيب 140-154-170-173-177 الأخير في التقرير لمؤشر مدركات الفساد لعام 2024¹⁵. الملاحظ من خلال تحليل الجدول إنخفاض متوسط درجات المنطقة العربية إلى أدنى مستوى على الإطلاق و هو 34 ، أدنى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 43، هذا المؤشر يعكس تركيز الفساد في القطاع العام .

يمكن تشخيص الأسباب الهيكلية والآليات المغذية لفهم إستمرار ظاهرة الفساد التي تعود إلى العلاقة الوثيقة بين إستمرار الفساد وطبيعة الأنظمة السياسية ، حيث تؤدي السلطة المفرطة إلى تعزيز الفساد في مختلف ممارسات الحكومة ، فالدول التي توصف بأنها "ديمقراطيات كاملة" يحقق متوسطها 73 نقطة، بينما لا يتجاوز متوسط درجات الأنظمة الإستبدادية 29 نقطة فقط . فضلا عن ذلك يوجد تقويض لمعيار المساءلة فغالبا ما يتم التخلي عن الالتزامات الرسمية لمكافحة الفساد ، حيث تتجاهل الحكومات الجديدة مبادرات سابقها مما يفقد الإستمرار الإصلاحي .

في حين تعاني بعض الدول العربية من الصراعات و إهيار مؤسسات الدولة ، حيث تعمل الحروب والصراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على تحويل دون تطوير نظم للنزاهة لمكافحة الفساد ، فالانجراف الحاصل في سوريا وليبيا واليمن من إنقسامات داخلية وتراجعها الملحوظ لتكون من بين أسوأ 10 دول في المؤشر العالمي. بالإضافة إلى ذلك يوجد إختلالات هيكلية في الإقتصاد والإدارة حيث تساهم هيمنة النخب وتحالفها مع أصحاب المصالح وكبار رجال الأعمال يؤدي إلى إعاقه الإصلاحات الجذرية ، كما أن الإنفاق المكثف على مشاريع البنية التحتية التي تفتقر إلى الشفافية يخلق بيئة خصبة للفساد ويزيد من الديون دون إستراتيجية إقتصادية قوية .

ومن أجل التعمق أكثر في طبيعة المعاملات وجب دراسة تصنيفات مؤشر الحرية الإقتصادية المتضمن مجموعة من المؤشرات الفرعية منها : حقوق الملكية : الفعالية القضائية : نزاهة الحكومة : العبء الضريبي : الإنفاق الحكومي : الصحة المالية : حرية الأعمال : حرية العمل : الحرية النقدية : حرية التجارة : حرية الإستثمار : الحرية المالية ، عبر تبين النسب المحصلة كل دولة عربية شملها تقرير الحرية الإقتصادية .

الجدول 2: يبين تصنيفات مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم العربي لعام 2025 :

الدولة	ترتيب الدولة	نسبة المؤشر	التغير	حقوق الملكية	الفعالية	نزاهة الحكومة	العبء الضريبي	الإنفاق	الصحة المالية	حرية الأعمال	حرية العمل	الحرية النقدية	حرية التجارة	حرية الاستثمار	الحرية المالية
الإمارات	23	71.6	0.5	65.4	35.2	65.9	96.9	82.3	97.9	84.2	62.1	80.5	78.4	50	60
قطر	27	70.2	1.4	71.1	42.3	52.6	99.9	78.1	96.2	67.9	59.3	73.2	81.6	60	60
البحرين	55	65.6	2.2	65.4	30.2	39.8	99.9	74.3	0.0	76.5	55.3	88.7	86.6	90	80
عمان	58	65.4	2.5	74.5	25.5	42.3	97.6	70.8	63.2	68.1	52.2	82.5	78.2	70	60
السعودية	62	64.4	2.5	51.0	38.1	48.1	99.3	71.6	98.1	70.6	43.1	80.1	72.8	50	50
المغرب	86	60.3	3.5	58.6	32.7	36.9	71.4	67.9	46.2	68.9	48.5	74.7	67.2	75	75
الكويت	88	59.9	1.4	42.7	42.9	46.9	97.7	38.2	10.0	57.4	49.0	67.8	75.6	50	50



الأردن	91	59.4	1.1	54.4	43.5	48.8	83.9	68.5	2.8	62.4	55.6	79.9	82.4	70	60
موريتانيا	119	54.9	-0.4	35.8	28.3	23.8	75.8	81.5	95.4	38.8	53.6	74.6	60.6	50	40
مصر	145	50.9	1.2	40.6	21.9	29.6	85.8	82.2	20.7	48.0	43.6	62.6	60.2	65	50
تونس	149	49.1	0.3	59.3	39.7	41.3	79.4	63.1	6.4	56.8	56.0	71.3	56.2	30	30
الجزائر	160	47.5	3.6	27.6	29.8	29.5	80.3	64.4	58.1	59.1	52.4	70.9	57.4	20	20
لبنان	165	44.1	-4.2	22.3	22.6	24.5	90.3	95.6	63.6	47.8	57.1	0.0	65.4	20	20
السودان	172	35.3	1.4	12.0	4.0	15.6	84.7	95.7	73.5	28.5	39.2	16.3	29.6	50	20
العراق	/	/	/	6.3	7.1	19.9	/	/	/	/	/	/	/	/	/

البن	/	/	/	/	/	/	/	/	/	11.7	3.6	5.7	/	/	/
سوريا	/	/	/	/	/	/	/	/	/	3.3	3.7	2.6	/	/	/
البحر	/	/	/	/	/	/	/	/	/	6.1	8.3	5.1	/	/	/

,2025. index of economic freedom, The Heritage Foundation in : heritage.org/Index

تشير تقديرات مؤشر الحرية الاقتصادية العالمية الصادر عن البنك الدولي لعام 2025 أن منطقة الشرق الأوسط وشمال تحصلت على نسبة 58.6 % ، بحيث تتركز الحرية الاقتصادية حسب التقرير في كل من الإمارات وقطر بلغ المؤشر بين 80-100 ، أما في كل البحرين وعمان والسعودية والمغرب فالحرية الاقتصادية معتدلة بلغ المؤشرين 60-69.9 ، أما في كل من الكويت والأردن ومصر في الغالب لا يوجد حرية إقتصادية حيث بلغ المؤشر بين 50-59.9 ، أما في كل من تونس والجزائر ولبنان فالحرية الاقتصادية مقيدة حيث بلغ المؤشر بين 49.9-0 ، غير أن في كل من العراق وليبيا وسوريا واليمن فالحرية الاقتصادية غير مصنفة .¹⁶

بعد فحص مؤشرات ومعدلات الفساد والحرية الاقتصادية ، وجب في جانب آخر توضيح مؤشر سيادة القانون لأهمية في تبيان الواقع العربي من الشفافية والمساءلة والنزاهة والانفتاح من عدمه عبر دراسة واقع سيادة القوانين والتشريعات والتنظيمات بين النظري والتطبيقي .

2.3 واقع سيادة القانون في الدول العربية :

أما فيما يخص مؤشر سيادة القانون الذي يعتبر نظام مستدام من القوانين والمؤسسات والأعراف والالتزام المجتمعي، يحقق أربعة مبادئ عالمية هي : المساواة (الحكومة والجهات الخاصة مسؤولة بموجب القانون)، والقانون العادل (القانون واضح، معلن، ومستقر، ويُطبق بالتساوي، وهو يضمن حقوق الإنسان، بالإضافة إلى حقوق الملكية والعقود



والإجراءات)، والحكومة المفتوحة (تكون عمليات اعتماد القانون، وإدارته، والبت فيه، وإنفاذه سهلة المنال، وعادلة، وفعالة)، والعدالة المتاحة والنزاهة (تؤدي العدالة في الوقت المناسب من قبل ممثلين ومحايدين أكفاء، وأخلاقيين، ومستقلين، يسهل الوصول إليهم، ولديهم موارد كافية، ويعكسون تركيبة المجتمعات التي يخدمونها).

الجدول 3: يبين مؤسري سيادة القانون في الدول العربية من إجمالي التصنيف العالمي لعام 2025 :

الدولة	الالتزام بسيادة القانون 00 أضعف - 1.0 أقوى			
	التصنيف الإجمالي	نسبة التغير في الدرجات الإجمالية	التصنيف العالمي من 142 دولة	التغير في الدرجات العالمية
ملاحظة التغير				
الجزائر	0.49	1.1 %	87	-3
مصر	0.35	1.3 %	135	1
الأردن	0.55	0.6 %	62	0
الكويت	0.58	0.7 %	53	0
لبنان	0.44	0.1 %	107	2
موريتانيا	0.36	0.5 %	133	0
المغرب	0.48	0.4 %	91	2
قطر	0.62	-	41	-
السودان	0.34	4.4 %	137	-2
تونس	0.49	2.7 %	85	-8
الإمارات	0.64	0.7 %	37	2

المصدر : The World Justice Project (WJP) Rule of Law Index, 2025, p12.

تظهر أحدث التقارير الدولية صورة متباينة لواقع سيادة القانون في الدول العربية، حيث تبرز جهود الإصلاح في بعض الدول بينما تواجه أخرى تحديات هيكلية عميقة، ومن خلال تحليلنا لجدول مؤشر سيادة القانون في الدول العربية من إجمالي التصنيف العالمي لعام 2025، تقودنا التقديرات إلى بلوغ الدول العربية التي تتوفر فيها البيانات مستويات متوسطة إلى المتدنية بشدة، حيث نجد أن الإمارات العربية المتحدة حازت المرتبة الأولى عربياً في تطبيق سيادة القانون بترتيب 37 التصنيف العالمي، بلغ التصنيف الإجمالي



0.64 من 1 وهي في تحسن بلغ مستوى التغيير 02 درجة عن المعدل السابق ، في حين سجلت قطر المرتبة 41 في التصنيف العالمي ، سجل التصنيف الإجمالي 0.62 من 1 ، وفي ذات السياق بلغت الكويت المرتبة 53 في التصنيف العالمي ، بلغ التصنيف الإجمالي 0.58 من 1 محافظة على نفس درجة من التغيير ، ، كما بلغت الأردن مستوى متوسط في التصنيف العالمي بمرتبة 62 والتصنيف الإجمالي 0.55 من 1 بتحسن درجة التغيير (+1) ، في حين سجلت كل من تونس والجزائر معدلات دون المتوسطة بلغت 85 و 87 في التصنيف العالمي ، بنسبة بلغت 0.49 من 1 في كل منهما ، حيث بلغت درجة التغيير تراجع حاد في توني بـ (8-) وفي الجزائر (3-) ، أما بقيت الدول العربية التي شملها التقدير العالمي فسجلت مستويات ضعيفة إلى أضعف ، بلغ التصنيف العالمي في لبنان 107 و التصنيف الإجمالي 0.44 من 1 مع تحسن درجة التغيير بـ (+2) على نتائجها السابقة ، في حين وجدت موريتانيا ومصر والسودان في ذيل التصنيف العالمي بـ 133- 135- 137 على التوالي من أصل 142 دولة شملها التقرير ، مسجلة مستويات أضعف في التصنيف الإجمالي الذي بلغ 0.36 / 0.35 / 0.34 من 1 بدرجات تغيير سلبية في كل من موريتانيا والسودان وتحسن طفيف في مصر بـ (+1) على معدلاتها السابقة . وهذا ما يعكس ان غالبية الدول العربية تعاني إشكالية في تطبيق القوانين وإبتعادها الشاسع عن المستويات العالمية ، وهذا ما يضيف طابع الفساد الذي يستدعي سياسات تدخل عاجلة لتصحيح المسار وإنفاذ سيادة القانون¹⁷ .

في ذات السياق سوف نبين النتيجة الإجمالية لمؤشر سيادة القانون وتوسيع المبادئ الأربعة العالمية المذكورة سابقا لإستكشاف حسب العوامل الأربعة (04) من الثمانية (08) التي شملها التقرير ، في إحدى عشر (11) دولة عربية التي تتوفر عنها البيانات حول : القيود المفروضة على صلاحيات الحكومة ؛ غياب الفساد ؛ الحكومة المفتوحة ؛ الحقوق الأساسية ؛ النظام والأمن ؛ إنفاذ اللوائح ؛ العدالة المدنية ؛ العدالة الجنائية .

الجدول 4: يبين النتيجة الإجمالية لمؤشر سيادة القانون الاستكشاف حسب العامل للدول العربية لعام 2025:



الدولة	القيود المفروضة على صلاحيات الحكومة		غياب الفساد		الحكومة المفتوحة		الحقوق الأساسية	
	التصنيف العالمي 143 دولة	درجة المؤشر	التصنيف العالمي	درجة المؤشر	التصنيف العالمي	درجة المؤشر	التصنيف العالمي	درجة المؤشر
قطر	47	0.59	34	0.68	103	0.42	113	0.43
الإمارات	49	0.59	19	0.78	125	0.35	108	0.44
الكويت	73	0.52	31	0.68	100	0.42	106	0.44
المغرب	76	0.51	92	0.42	101	0.42	111	0.43
لبنان	83	0.49	107	0.37	87	0.45	92	0.48
تونس	90	0.48	70	0.47	94	0.44	99	0.46
الأردن	94	0.48	48	0.59	114	0.39	100	0.46
الجزائر	97	0.47	72	0.45	122	0.36	116	0.42
موريتانيا	128	0.34	126	0.31	138	0.29	125	0.37
السودان	139	0.25	120	0.32	130	0.33	135	0.30
مصر	141	0.23	106	0.38	143	0.23	141	0.23

<https://worldjusticeproject.org/rule-of-law-index/global/2025/Trinidad%20and%20Tobago/>

يبين تقرير مؤشر العدالة العالمي النتيجة الإجمالية لمؤشر سيادة القانون الاستكشاف حسب العامل للدول العربية لعام 2025 حسب البيانات المتوفرة لإحدى عشر (11) دولة عربية شملها التقرير وتتوفر عنها المعطيات تبعا لكل مؤشر فرعي ، أن مؤشر القيود المفروضة على صلاحيات الحكومات حصلت كل من قطر والإمارات على المرتبة 47 و 49 في التصنيف العالمي بدرجة مؤشر بلغ 0.59 من 1 ، وهي نتيجة فوق المتوسط تنبئ على سلامة الصلاحيات الحكومية ، كما سجلت كل من الكويت والمغرب المرتبة 73 و 76 في التصنيف العالمي بدرجة مؤشر بلغ 0.52 و 0.51 على التوالي وهي نتيجة متوسطة توجي بوجود قيود من جهة ووجود صلاحيات للحكومة من جهة أخرى ، أما في كل من لبنان وتونس والأردن والجزائر جاءت المراتب 83،90،94،97 على التوالي بدرجة مؤشر بين 0.49 و 0.47 من 1 وهذا يدل على وجود



قيود أكبر من الصلاحيات ، في حين جاءت كل من موريتانيا والسودان ومصر في ذيل التصنيف العالمي بمراتب 128،139،141 وبدرجة مؤشر بلغ بين 0.34 و 0.23 الذي يعكس حجم القيود المفروضة على صلاحيات الحكومات في هذه الدول¹⁸.

أما مؤشر غياب الفساد فقد تصدرت دولة الإمارات الترتيب الأول عربيا و 19 في التصنيف العالمي بدرجة مؤشر بلغ 0.78 من 1 يعكس تطبيق معايير الشفافية في التسيير وإدارة أبنية ومؤسسات الدولة ، كما جاءت كل من الكويت وقطر في المراتب 31 و 34 على التوالي بدرجة مؤشر 0.68 من 1 في كلا منهما وهي درجات متقدمة تعكس تعذب الفساد والتحكم في الدوائر الحكومية وإدراجها ، كما جاءت الأردن فوق متوسط التصنيف العالمي في المرتبة 48 بدرجة مؤشر 0.59 تعكس الجهود الرامية في مكافحة الفساد ، في حين حصلت كل من تونس والجزائر على المراتب 70 و 72 على التوالي في التصنيف العالمي بدرجة مؤشر 0.47 و 0.45 من 1 وهي دون متوسط تعكس حجم الجهود من جهة ووجود الفساد من جهة أخرى ، أما المغرب فحصلت على المرتبة 92 في التصنيف العالمي بدرجة 0.42 من 1 يعكس وجود الفساد وصعوبة تحكم السياسات الرامية فيها ، في حين نلاحظ من خلال الجدول أن الفساد في كل من مصر ولبنان بلغ مستويات مرتفعة مع عدم القدرة على التحكم فيه بمراتب 106 و 107 في التصنيف العالمي وبدرجة مؤشر بلغت 0.38 و 0.37 ، في وجدت السودان وموريتانيا في ذيل التصنيف العالمي بمراتب 120 و 126 وبدرجة مؤشر 0.31 و 0.32 على التوالي يعكس تفشي الفساد وعدم وجود سياسات واضحة لمحاربه¹⁹.

أما فيما يخص مؤشر الحكومة المفتوحة نستطيع القول أن غالبية الدول العربية جاء ترتيبها دون متوسط إلى الأضعف في التصنيف العالمي ما بين 87 و 143 وهذا يدل على درجة الانغلاق الحكومي في بعض الدول من متوسط إلى التام ، حيث جاءت لبنان في المركز الأول عربيا 87 في التصنيف العالمي وتلتها تونس 94 بنفس درجة المؤشر البالغ 0.45 في كلا منهما وهذا يدل على الخطوات التي تقطعها الدولتين في المسار الديمقراطي عربيا وإنفتاح الحكومات بمعرفة طرق ومسارات التسيير ، في حين سجلت كل من الكويت والمغرب وقطر مراتب بين 100 و 103 في التصنيف العالمي بدرجة مؤشر بلغ 0.42 من 1 في الدول الثلاثة ويعد المستوى دون المتوسط يعكس حجم الجهود المبذولة لتجاوز الانغلاق الحكومي ، في ذات السياق سجلت كل من الجزائر والغمارات مراتب متراجعة في هذا المؤشر تعكس درجة الممارسات المنغلقة للحكومات بتصنيف عالمي بلغ 122 و 125 على التوالي وبدرجة مؤشر 0.36 و 0.35 من 1 في كلا



منهما ، كما جاءت كل من السودان و موريتانيا ومصر في ذيل التصنيف بمراتب متدنية جدا تعكس درجة الانغلاق التام لحكومات هذه الدول بمراتب 130 و 138 و 143 والأخيرة لمصري في التقرير الدولي بدرجة مؤشر بلغ 0.33 و 0.29 و 0.23 من 1 على التوالي ، وهذا يدل على حجم الانغلاق الذي يولد المعاملات غير المشروعة الدافعة للفساد وجاءت متطابقة مع المؤشرات السابقة .

جاء ترتيب غالبية الدول العربية متدنيا في مؤشر الحقوق الأساسية العالمي، لم تحصل أي دولة حتى على المستوى المتوسط من درجة وتصنيف المؤشر العالمي لعام 2025، وهي في حالة التدهور المتزايد تتطلب الحذر من إضعاف المعايير الحقوقية. والدور السلبي الذي تقوم الحكومات العربية للانتهاكات الممنهجة في عدد كبير من الأقطار العربية، إذ يشير المؤشران الأولي في الترتيب العربي بلغت المرتبة 92 عالمي هي لبنان بدرجة 0.48 من 1 وتلتها تونس في المرتبة 99 والأردن 100 بدرجة 0.46 ، والكويت المرتبة 106 والإمارات 108 بدرجة مؤشر 0.44 ، في حين سجلت كل من المغرب وقطر والجزائر تراجع حاد في معدل المؤشر بلغت المراتب على التوالي 111 و 113 و 116 بدرجة 0.43 و 0.42 من 1 وهذا يبين عن طبيعة الممارسات وتعرثر المستويات الحقوقية ، غير ان ما سجل في يقبت الدول العربية يعتبر خطيرا بعد حصولها على ذيل الترتيب العالمي والذي يرجع إلى تقليص هوامش الحريات وصرامة التطبيقات والبعد عن المبادئ الأساسية الأممية لاسيما في مصر التي كانت ما قبل الأخير في التصنيف العالمي بـ 141 من أصل 142 دولة وبدرجة مؤشر 0.23 من 1 ، أما موريتانيا والسودان بلغ ترتيبهما على التوالي 125 و 135 في التصنيف وبدرجة 0.73 و 0.30 وهي أيضا معدلات متدنية تنبئ بالقوانين الردعية والسيطرة على تعبير الآراء ، مما يدل على تراجع الحقوق الأساسية .

3.3 واقع الحوكمة في الدول العربية:

بعد الوقوف على مظاهر الفساد واقعيًا وسيادة القانون بين تطبيقًا في البلدان العربية ، لابد من دراسة واقع الحوكمة فيها عبر إستكشاف المؤشرات الأممية وتحصيل التصنيفات العالمية لكل الدول العربية التي شملتها الدراسات والتقارير الدولية لقياس الأداء الحكومي والإداري والإقتصادي والمالي والرقمي وطبيعة المعاملات الموجودة .



الجدول 5: يبين ترتيب مجموعة من الدول العربية وفقا لتقريرين دوليين بارزين لعام 2025:

الدولة	مؤشر تشاندلر للحكومات الرشيدة 2025 (الترتيب العالمي)	أبعاد الحوكمة العالمية (الأداء البارز)
الإمارات العربية المتحدة	09 عالميا	-
المملكة العربية السعودية	38 عالميا	-
الكويت	53 عالميا	-
الأردن	58 عالميا	-
المغرب	75 عالميا	-
مصر	81 عالميا	-
الجزائر	90 عالميا	-
تونس	96 عالميا	فاعلية الحكومة، سيادة القانون، الرقابة على الفساد

المصدر: معهد تشاندلر للحوكمة، تقرير مؤشر تشاندلر للحكومات الرشيدة، سنغافورة ، 2025. المجلس الإقتصادي والإجتماعي لغربي آسيا، تقرير أداء الحوكمة في الدول العربية ، بيروت، الأمم المتحدة ، 2023.

يشير مؤشر تشاندلر للحكومات الرشيدة إلى إعتداد مجموعة من المجالات الرئيسية التي يعتمد عليها كعناصر ومؤشرات قياس تتمثل أساسا في القيادة والرؤية ، والقوانين والسياسات، والقدرة على الإدارة المالية، بالإضافة إلى مؤشر جذب المواهب ، والتأثير العالمي، والحوكمة الرقمية ، والمرونة في مواجهة الأزمات ²⁰. الملاحظ من خلال الجدول أن الإمارات العربية المتحدة حافظت على تصدر المرتب الريادي عربيا ، متقدمة على كل الدول العربية في كفاءة الأداء الحكومي ، في حين أحرزت السعودية والكويت على مراتب متقدمة هي الأخرى مقارنة بباقي الدول العربية تعكس أيضا التطور في الإدارة الحكومية و الجهود المبذولة نحو التحول الرقمي ، في حين جاءت كل من الأردن والمغرب ومصر في المراتب المتوسطة عربيا ، ومن جهة أخرى تأخرت في الترتيب حسب التقرير كل من تونس والجزائر مما يشير إلى تحديات إدارية وإقتصادية تحتاج إلى إرادة أكثر لمعالجة إستراتيجية متوسطة وبعيدة المدى ²¹.



الجدول 6: يبين مؤشر الحوكمة العالمي لعام 2025: الدول العربية بين الإدارة والإضطراب

الدولة	معدل مؤشر الحوكمة العالمي	الترتيب العالمي
تونس	45.5	89 عالميا
الكويت	44.0	95 عالميا
الإمارات	43.8	96 عالميا
سلطنة عمان	43.4	97 عالميا
موريتانيا	39.9	101 عالميا
المغرب	38.7	106 عالميا
السعودية	35.8	112 عالميا
البحرين	35.5	114 عالميا
الجزائر	31.2	121 عالميا
جزر القمر	30.9	124 عالميا
لبنان	25.3	129 عالميا
مصر	24.4	132 عالميا
السودان	11.8	144 عالميا
ليبيا	10.5	145 عالميا
اليمن	07.2	146 عالميا

المصدر: world economics governance index 2025

تشير البيانات الواردة في تقرير الحوكمة الإقتصادي العالمي أن مؤشر الحوكمة في السياق العربي شكل معادلة بين الإدارة والإضطراب أي يوجد دول عربية أحرزت معدلات متوسطة في التصنيف العالمي وأخرى وجدت في ذيل التصنيف لما لها من إضطرابات وتداعيات في مؤشرات هذا المقياس ، عربيا جاءت كل من تونس والكويت والإمارات وسلطنة عمان في المرتب المتوسطة عالميا بترتيب على التوالي 89-95-96-97 وبمعدلات تراحت بين 45.5 و 43.4، في حين سجلت كل من موريتانيا والمغرب المرتاب 101 و 106 بمعدلات بلغت 39.9 % و 38.7%، بينما تخطت كل من السعودية والبحرين مسجلة مؤشر فاق 35 % وبمراتب 112 و 114 على التوالي ، في حين سجلت كل من الجزائر وجزر القمر ولبنان ومصر مستويات ضعيفة بلغت معدلاتها بين 31.2 % - 24.4 % بترتيب 121-124-129-132 على التوالي وهذا ما يوحي



تراجع مؤشر الحوكمة ومؤشراته في هذه الدول، في حين وجدت كل من السودان وليبيا واليمن في ذيل الترتيب العالمي وفي الخانة الحمراء بترتيب ما بين 144-146 بمعدلات بلغت 11.8 % و 07.2 الأدنى على مستوى المؤشر وهو ما ينشئ بدرجة إبتعاد الواسع عن الحوكمة وإستشراف الفساد فيها بكل المقاييس حسب ما أوردناه في مؤشر مدركات الفساد²².

وعلى هذا الأساس تواجه أنظمة الحوكمة في العالم العربي مشهدا متباينا يتسم بجهود إصلاحية طموحة في بعض الدول وتحديات هيكلية مستعصية في دول أخرى، يعكس هذا التباين إختلاف الإرادة السياسية والقدرات المؤسسية بين الدول العربية، ويؤثر بشكل مباشر على قدرتها في تحقيق التنمية المستدامة ومكافحة الفساد²³. فعلى الرغم من الجهود الإصلاحية، لا تزال هناك تحديات كبرى تواجه تعميم الحوكمة الرشيدة في العالم وهذا راجع إلى ، الفساد الإداري والمالي ، وغياب الرقابة الفعالة ، وضعف المشاركة المجتمعية²⁴.

4.3 آليات الحوكمة لمواجهة ظاهرة الفساد في الدول العربية :

وعلى هذا الأساس وجب الاستعانة والتركيز على معايير الحوكمة وإرساء مبادئها لاسيما الشفافية والمساءلة وسيادة القانون والمشاركة الواسعة لمختلف منظمات المجتمع المدني والمواطنين. هو بمثابة وقاية ومجابهة للفساد بأشكاله وأنواعه والمتمثلة في:

1.4.3 الشفافية ومواجهة الفساد:

معيار الشفافية يعد أداة فعالة للكشف عن الفساد في أي مجتمع، إذ يساهم ذلك في توضيح ما يحدث على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويفتح المجال أمام المواطنين للاطلاع على هذه الحقائق ومعرفة تفاصيل السياسات الحكومية المتعلقة بإدارة وتوزيع المال العام من خلال وسائل الإعلام المتنوعة²⁵. للسعي نحو الشفافية وكبح الفساد المستشري، يتوجب على الحكومة ومؤسساتها توفير وسائل إتصال مفتوحة بين المعنيين والمسؤولين، ويجب ضمان أن يكون جميع أفراد المجتمع والمنظمات والقطاعين العام والخاص على دراية مباشرة وسهلة بجميع العمليات، وبالأخص القرارات الحاسمة التي تهمهم، كما ينبغي تكثيف الجهود لتوفير المعلومات لهم بشكل يسير.

2.4.3 المساءلة لمواجهة الفساد:

تُعتبر المساءلة والمحاسبة من الأدوات الأساسية لمحاربة الفساد سواء على مستوى الحكومة نفسها أو أجهزتها، حيث يمكن من خلالها محاسبتها عن أعمالها والتحقيق والتدقيق في قراراتها وكشف حساباتها، بموجب هذه الآلية، يُطلب من مديري المؤسسات العامة



والخاصة الرد على أي إستفسارات يطرحها المواطنون والمستفيدون من خدماتهم، بما في ذلك المساءلة البرلمانية والمساءلة القضائية ومساءلة الرأي العام حول جودة الخدمات، التقصير والاختلاس وغيرها من مظاهر قلة كفاءة الخدمة .

3.4.3 سيادة القانون لمواجهة الفساد:

إن تطبيق مبدأ سيادة القانون على جميع الأفراد والعمليات التجارية يساعد في كشف مظاهر الفساد، فهو وسيلة وقاعدة قانونية فعالة ومؤسسية وملزمة، تلعب دوراً مهماً في محاسبة من يخالف القانون أو يسيء إستخدامه لتحقيق مصالح شخصية، كالرشاوى المقدمة للموظفين أو الإختلاسات المتكررة للمال العام، لمواجهة هذه الظواهر، من الضروري الإلتزام بالقانون ومراجعته باستمرار، كما يجب إزاحة الغموض عن النصوص القانونية، ومن خلال فرض عقوبات صارمة يمكن ردع الأطراف المتورطة في المعاملات الفاسدة، بهدف تقليص مستويات الفساد، وهذا من دون الحاجة لوضع الحكومة ومنافسها السياسيين أمام إجراءات تأديبية أو مواجهة محاولات إخفاء الفساد المنتشرة بين المسؤولين²⁶.

4.4.3 المشاركة لمواجهة الفساد:

إن نجاح وإقرار جميع السياسات العامة، بما في ذلك سياسات مكافحة الفساد، يعتمد على مشاركة جميع القطاعات، وعلى وجه الخصوص منظمات المجتمع المدني مثل وسائل الإعلام والجمعيات والأحزاب السياسية، وبالتالي يمكن للمجتمع المدني أن يؤثر على الحكومات من خلال دعم الإصلاحات الإقتصادية والإجتماعية والمؤسسية، لذلك يعتبر المجتمع المدني طرفاً مهماً وشريكاً حيويًا في خلق بيئة خالية من الفساد، عن طريق تعزيز الإصلاحات الإقتصادية والإجتماعية والمؤسسية وتقديم الدعم للسلطات المختصة في الكشف عن هذه الممارسات²⁷. يمكن أن تساهم المشاركة في هياكل المجتمع المدني في أداء مجموعة من الأدوار الأساسية، مثل تعزيز الشفافية والنزاهة وتقديم رقابة على الحكومات، كما يمكن للمجتمع المدني، من خلال المساهمة في صياغة السياسات العامة، حماية الحقوق وتعزيز سيادة القانون، ويقوم أيضاً بدور هام في توعية المواطنين والمطالبة من الحكومات بتنفيذ الإصلاحات لمكافحة الفساد .

يتأتى ذلك بإقرار الحكومات منح الدور لمؤسسات وأبنية المجتمع المدني عن طريق التوسيع من الصلاحيات وسن تشريعات مرافقة تحمي الناشطين من محاولات الضغط



المتكررة أو من إجترارهم نحو معاملات مضللة للسكوت عن التبليغ ، فهذا جانب في غاية الأهمية وجب تنظيمه أكثر .

وبهذا الشكل، تم وضع الأسس لمكافحة الفساد في إطار الحوكمة لوضع بيئة سليمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المستدامة، حيث تضم الحوكمة جميع الأدوات والإجراءات والمؤسسات التي يستخدمها الأطراف لإدارة موارد المجتمع من أجل تحقيق تنمية مستدامة تعود بالنفع على جميع الأفراد بما فيهم الأكثر احتياجاً.

4. ثنائية الحوكمة والعدالة الاجتماعية لبناء مجتمع الشفافية :

يمكن أن نثير في بداية تحليلنا للإنتقال من العدالة إلى الشفافية تساؤل حول كيف تخدم العدالة الاجتماعية الحوكمة لمجتمع الشفافية ؟ تشكل ثنائية الحوكمة والعدالة الاجتماعية نسبياً متكاملان يُعد حجر الأساس في بناء مجتمع قائم على قيم النزاهة والشفافية. فلا يمكن فهم العدالة الاجتماعية على أنها مجرد توزيع عادل للموارد والثروات دون وجود نظام حوكمة رشيد يضمن تحقيق هذا التوزيع ويحول دون إستئثار النخب بالامتيازات²⁸، وفي المقابل، تفتقد الحوكمة لمشروعيتها الأخلاقية والاجتماعية إذا لم تكن غايتها الأولى والأخيرة هي تحقيق عدالة إجتماعية تشمل جميع فئات المجتمع، فهذا التلازم العضوي بين المفهومين هو ما يخلق البيئة الخصبة لولادة مجتمع شفاف، حيث تكون العلاقات والممارسات خاضعة للمساءلة ومتاحة للمعرفة العامة.²⁹

1.4 الحوكمة الرشيدة الآلية التنفيذية للشفافية :

لا تقتصر الحوكمة على الجوانب البيروقراطية والإدارية فحسب، بل تمثل نظاماً شاملاً للممارسات والمؤسسات التي من خلالها تُمارس السلطة وإدارة الشؤون العامة، وتتجلى علاقتها بالشفافية من خلال عدة مبادئ أساسية تتمثل في تأسيس الحوكمة الرشيدة لأنظمة رقابية فعالة، كأجهزة الرقابة العليا وهيئات مكافحة الفساد، تجعل صناع القرار والمؤسسات مسؤولين عن أفعالهم وأدائهم أمام الجمهور (المساءلة والمحاسبية)³⁰، هذا يحد بشكل كبير من ثقافة الإفلات من العقاب، كما تضمن الحوكمة الجيدة قنوات مؤسسية لمشاركة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في عملية صنع القرار ومراقبة تنفيذ السياسات. هذه المشاركة تخلق رقابة مجتمعية مستدامة تكون بمثابة حاجز أمام الممارسات غير الشفافة (المشاركة والشمول)³¹، فضلاً عن ذلك تطبق القوانين واللوائح بموضوعية وحياد على الجميع دون تمييز، مما يحد من الفساد والمحسوبية ويبني ثقة المواطن بالمؤسسات (سيادة القانون).³²



2.4 العدالة الاجتماعية الغاية لمعنى الشفافية :

بينما تمثل الحوكمة الآلية، تمثل العدالة الاجتماعية الغاية والروح التي تمنح الشفافية معناها الإنساني، فالشفافية ليست غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة لتحقيق غايات أسمى، أهمها العدالة. وتبرز هذه العلاقة في كون الشفافية تضمن في توزيع الموارد الوطنية كالإيرادات النفطية، والإنفاق على الصحة والتعليم أن تذهب هذه الموارد إلى من يستحقها حقاً، مما يحد من التفاوتات الإقتصادية والفجوات الاجتماعية (العدالة التوزيعية)³³، كما تخلق الشفافية في عمليات التوظيف والتعيين والترقية، والشفافية في القبول بالجامعات، بيئة من المنافسة العادلة القائمة على الجدارة والكفاءة، وليس على الوساطة والمحسوبية، مما يعزز الحراك الاجتماعي الإيجابي (تكافؤ الفرص)³⁴، وعندما تكون المعلومات المتعلقة بالخدمات والبرامج الاجتماعية والمنح متاحة للجميع، يصبح بمقدور الفئات المهمشة والمحرومة المطالبة بحقوقها والمشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بشكل عادل (التمكين)³⁵

3.4 العلاقة التبادلية بين الحوكمة والعدالة الاجتماعية :

تتأسس بين الحوكمة والعدالة الاجتماعية علاقة تبادلية تزيد من فاعلية كل منهما عبر تكامل عضوي :

1.3.4 الحوكمة تخدم العدالة :توفر أنظمة الحوكمة الشفافة البيانات والمؤشرات التي تكشف عن مكامن الظلم وعدم المساواة، مما يمكن الحكومات من تصميم سياسات علاجية دقيقة. كما أن الشفافية في الإنفاق العام تضمن وصول المخصصات المالية للبرامج الاجتماعية إلى مستحقيها³⁶

2.3.4 العدالة تدعم الحوكمة :عندما يلمس المواطن عدالة النظام ويشعر بإنصافه، تزداد ثقته في المؤسسات ويرتفع مستوى إيمثاله الطوعي للقوانين واللوائح. هذه الثقة تشكل رأس المال الاجتماعي الذي تحتاجه أي منظومة حوكمة لتحقيق النجاح، كما أن المجتمع العادل ينتج مواطنين أكثر إدراكاً لأهمية المشاركة والرقابة.³⁷

لا يمكن الفصل بين مشروع الحوكمة والعدالة الاجتماعية إذا كان الهدف هو بناء مجتمع شفاف ومستقر، فالحوكمة بدون عدالة إجتماعية تتحول إلى بيروقراطية جوفاء تركز للأوضاع القائمة، والعدالة الاجتماعية بدون حوكمة رشيدة تتحول إلى شعارات طوباوية غير قابلة للتحقيق، لذلك يجب على صانعي السياسات العربية العمل على تعزيز هذا التكامل من خلال إصلاحات مؤسسية تعزز الشفافية والمساءلة، وفي نفس الوقت، تبني سياسات إقتصادية



وإجتماعية عادلة تقلل من الفجوات وتضمن تكافؤ الفرص للجميع ، يمكن تحقيق رؤية مجتمعية تكون فيه الشفافية هي القاعدة، والعدل هو السائد.
5. الخاتمة:

يعد الفساد قضية عجز المؤسسات عن القيام بدورها، فعندما تفشل في توفير بيئة تنافسية للمجتمع وتزيد من تعقيد الإجراءات، كلما كانت القوى السياسية والإقتصادية منعزلة عن النظام، وزادت احتمالية إنتشار الفساد وكبح التنمية المستدامة بأبعادها³⁸.
ينبغي على الدول العربية، خاصة تلك التي تعاني من تفشي الفساد، أن تتبنى مبادئ الحوكمة في إدارتها، ذلك لما لها من تأثير كبير في الوقاية والحماية ومكافحة الظواهر السلبية غير القانونية المتفشية داخل المؤسسات والمجتمعات ، كما يجب تعزيز الجهود لتنفيذ خطط وإصلاحات فعالة ومستدامة تزيد من الإلتزام بالنزاهة والانضباط، مع وضع سياسات تستند إلى مشاركة الأغلبية من المواطنين، المبدأ والهدف في الوقت نفسه هو كيفية ضمان العدالة الإجتماعية. لذا، فإن الحوكمة تلعب دوراً جوهرياً في خلق بيئة تعزز النمو وتحد من الفساد، الحكومة التي تستجيب بشكل أفضل لإحتياجات ورغبات مواطنيها قادرة على تحسين مستوى معيشتهم، وتعزيز فعالية إدارة الحكم الذي يعد عنصراً حيوياً في التنمية الإقتصادية والسياسية للدولة، هذا يتطلب وجود مؤسسات قوية تدعم التنمية المستدامة، بالإضافة إلى التعاون بين الأبعاد الإقتصادية والسياسية، وزيادة كفاءة القطاع العام، كما يجب محاسبة السياسيين وكبار المسؤولين بشفافية في قيادتهم وحكمهم لتجنب تراكم الثروات وإستغلال المناصب والتواطؤ على حساب المصلحة العامة.

لمعالجة ظاهرة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية عربياً، يتعين إقامة رابط فعلي بين الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة، يتم ذلك من خلال إنشاء نظام إجتماعي عادل يعزز من الكفاءات البشرية عبر تعزيز مشاركة المواطنين في العملية السياسية والتنمية (المشاركة)، وتوسيع خياراتهم وإمكاناتهم لضمان مستوى رفيع من الحياة (التمكين)، فضلاً عن ضمان حصول المواطنين على حقوقهم بالتساوي في الفرص والدخل والتعليم والخدمات الصحية (التوزيع العادل)، وضمان تلبية إحتياجات الأجيال الحالية مع الحفاظ على حقوق الأجيال المستقبلية (الإستدامة) وبالتالي، فإننا نكون بصدد تحقيق تنمية إجتماعية عادلة ومستدامة تحت شروط ومبادئ الحوكمة.



لقد تناولنا إشكالية الدراسة والإفتراض الأساسي الذي إستندنا إليه بإيجابية، وهو أن آليات الحوكمة قادرة على تحقيق العدالة الاجتماعية ومواجهة الفساد، من خلال مقارنة قانونية-سياسية-تنموية، تتطلب تحديد الأولويات التي يجب على المواطنين، وخاصة الفئات الضعيفة، تحديدها، كما ينبغي أن تسترشد هذه الأولويات بمبادئ العدالة الاجتماعية الشاملة للمساواة وعدم التمييز والمشاركة والمساءلة، إذ إن نجاح المبادرات والإصلاحات والتمكين في الواقع يتوقف على إرادة القيادة السياسية وإلتزامها.

6. قائمة المراجع:

1. Ahmed Benbiteur, **la bonne gouvernance: pour quoi s'inquiéter de la corruption**, séminaire scientifique international sur la bonne gouvernance et son rôle dans le développement durable, association nationale des économistes algériens, bibliothèque nationale, Alger :9-10 décembre 2006.
2. The Crisis of Democracy: Report on the Governability of Democracies to the Trilateral Commission.
3. حسن كريم ، مفهوم الحكم الصالح، (شؤون سياسية) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2013، ص 16.
4. سارة دباغي ، الحكم الراشد و التنمية الاقتصادية في الجزائر: 1999-2007 ، رسالة ماجستير ، جامعة آل البيت ، المملكة الأردنية الهاشمية ، 2009 ص 34.
5. إبراهيم العيسوي ، العدالة الاجتماعية و النماذج التنموية مع إهتمام خاص بحالة مصر و ثورتها، ط 1 ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، 2014، ص 17-16.
6. جمال الدين ابن منظور ، لسان العرب ، المجلد الثالث ، بيروت : دار الكتب العلمية ، 2003 ، ص 412.
7. Presse Université de France , **La Rousse Super Major** , Paris , 2006 , P 269 .
8. الأمم المتحدة ، إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، قرار الجمعية العامة 4/58 ، 31 أكتوبر 2004 ، نيويورك، 2004، ص 7-11.
9. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الحوكمة في العالم العربي: تحديات وآفاق، سلسلة تقارير التنمية البشرية، 2021.
10. أنظر البنك الدولي ، تغيير وجهة الفساد ، تقرير البنك الدولي حول الحوكمة ، تم الإطلاع على الموقع : <https://www.worldbank.org/en/topic/governance/brief/anti-corruption>
11. International monetary fund ,corruption:costs and mitigating strategies, fiscal affairs and legal departments, SDN/16/05 ,May 2016,p 3-5.
12. Old dynamics of corruption :the role of the united nations helping member states build, integrity to curb corruption CICP-3,vienna, OCT 2002, p 83.
13. أنظر أيضا : منظمة الشفافية الدولية، الشفافية ومكافحة الفساد: حوار المجتمع المدني بين مجموعة الثماني والشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا، البحرين: 2005.
14. PNUD, **Lutte contre la corruption**, Note de pratique du PNUD, 2004,p 3.



15. علي عبد القادر علي، مؤشرات قياس الفساد الإداري، جسر التنمية، العدد 70، فبراير 2008، ص 3.
16. منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد 2024، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2024.
17. index of economic freedom ,The Heritage Foundation in : heritage.org/Index , 2025, p9.
18. The World Justice Project (WJP) Rule of Law Index, 2025 ,p12.
19. أنظر التقرير العالمي للعدالة ، مؤشر سيادة القانون، 2025 على الموقع :
<https://worldjusticeproject.org/rule-of-law-index/global/2025/Trinidad%20and%20Tobago/>
20. Heydemann, S, The Political Economy of Governance in the Arab World, In The Oxford Handbook of Politics and Governance in the Middle East and North Africa, Oxford University Press, 2021.
21. معهد تشاندلر للحوكمة، تقرير مؤشر تشاندلر للحكومات الرشيدة ، سنغافورة ، 2025.
22. المجلس الإقتصادي والإجتماعي لغربي آسيا، تقرير أداء الحوكمة في الدول العربية ، بيروت، الأمم المتحدة ، 2023.
23. أنظر مؤشر الحوكمة العالمي لعام 2025 على الموقع : world economics governance index 2025
24. أحمد صلاح عطية، أصول المراجعة الحكومية وتطبيقاتها بالمنطقة العربية، مصر الدار الجامعية، 2008، ص 222.
25. مرسي السيد حجازي، التكاليف الاجتماعية للفساد، مجلة المستقبل العربي، العدد 266، أبريل 2001، ص 33.
26. منظمة الشفافية الدولية، الشفافية ومكافحة الفساد: حوار المجتمع المدني بين مجموعة الثماني والشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا، البحرين: 2005، ص 11.
27. العبدلي، خالد بن سعيد ، الحوكمة والتنمية المستدامة في العالم العربي .مركز الدراسات العربية، 2020، ص 45 .
28. الخياط، محمد عبد الرحمن، العدالة الاجتماعية والتحول الديمقراطي .دار الأمان، 2019، ص 112.
29. وزارة الاقتصاد والتخطيط، رؤية المملكة 2030 ، تقرير الأداء السنوي، المملكة العربية السعودية، 2021، ص 23.
30. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العربية :تحديات السلام والأمن في المنطقة العربية، الأمم المتحدة، 2018، ص 7.
31. العبدلي، خالد بن سعيد، المرجع السابق، ص 58 .
32. الخياط، محمد عبد الرحمن، المرجع السابق ، ص 135.
33. العيسى، نورة أحمد، الشفافية ومكافحة الفساد :رؤية معاصرة .المجلة العربية للعلوم الإدارية، مج 54، العدد 2 ، 2022، ص 77.
34. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المرجع السابق، ص 15.



35. وزارة الاقتصاد والتخطيط، المرجع السابق، ص 30.
36. العيسى، نورة أحمد ، المرجع السابق ، ص 85.
37. الأمم المتحدة، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، مكتب السياسات الإنمائية، 13 نوفمبر 1998، نيويورك، 1998، ص 12.
38. المنتدى العربي للتنمية، تقرير الحوكمة والشفافية في الدول العربية، جامعة الدول العربية، 2022.
39. World Bank, Governance and Institutions in the Middle East and North Africa, World Bank Report, 2022.

الهوامش:

¹ Ahmed Benbiteur, **la bonne gouvernance :pour quoi s'inquiéter de la corruption**, séminaire scientifique international sur la bonne gouvernance et son rôle dans le développement durable, association nationale des économistes algériens, bibliothèque nationale, Alger :9-10 décembre 2006.

² The Crisis of Democracy: Report on the Governability of Democracies to the Trilateral Commission.

³ حسن كريم ، مفهوم الحكم الصالح، (شؤون سياسية) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2013 ، ص 16.

⁴ سارة دباغي ، الحكم الراشد و التنمية الاقتصادية في الجزائر: 1999-2007 ، رسالة ماجستير ، جامعة آل البيت ، المملكة الأردنية الهاشمية ، 2009 ص 34.

⁵ إبراهيم العيسوي ، العدالة الاجتماعية و النماذج التنموية مع إهتمام خاص بحالة مصر و ثورتها، ط 1 ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، 2014، ص 16-17.

⁶ جمال الدين ابن منظور ، لسان العرب ، المجلد الثالث ، بيروت : دار الكتب العلمية ، 2003 ، ص 412 .

⁷ Presse Université de France , **La Rousse Super Major** , Paris , 2006 , P 269 .

⁸ الأمم المتحدة ، إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، قرار الجمعية العامة 4/58 ، 31 أكتوبر 2004 ، نيويورك، 2004، ص 7 - 11.

⁹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الحوكمة في العالم العربي: تحديات وآفاق، سلسلة تقارير التنمية البشرية، 2021.

¹⁰ أنظر البنك الدولي ، تغيير وجهة الفساد ، تقرير البنك الدولي حول الحوكمة ، تم الإطلاع على الموقع :

<https://www.worldbank.org/en/topic/governance/brief/anti-corruption>

¹¹ International monetary fund ,corruption:costs and mitigating strategies, fiscal affairs and legal departments, SDN/16/05 ,May 2016,p 3-5.

¹² Old dynamics of corruption :the role of the united nations helping member states build, integrity to curb corruption CICIP-3,vienna, OCT 2002, p 83.



أنظر أيضا : منظمة الشفافية الدولية، الشفافية ومكافحة الفساد: حوار المجتمع المدني بين مجموعة الثماني والشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا، البحرين: 2005.

¹³ PNUD, **Lutte contre la corruption**, Note de pratique du PNUD, 2004, p 3.

¹⁴ علي عبد القادر علي، مؤشرات قياس الفساد الإداري، جسر التنمية، العدد 70، فبراير 2008، ص 3.

¹⁵ منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد 2024. المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2024.

¹⁶ index of economic freedom ,The Heritage Foundation in : heritage.org/Index , 2025, p9.

¹⁷ The World Justice Project (WJP) Rule of Law Index, 2025, p12.

¹⁸ أنظر التقرير العالمي للعدالة ، مؤشر سيادة القانون، 2025 على الموقع :

<https://worldjusticeproject.org/rule-of-law-index/global/2025/Trinidad%20and%20Tobago/>

¹⁹ Heydemann, S, The Political Economy of Governance in the Arab World, In The Oxford Handbook of Politics and Governance in the Middle East and North Africa, Oxford University Press, 2021.

²⁰ معهد تشاندلر للحوكمة، تقرير مؤشر تشاندلر للحكومات الرشيدة ، سنغافورة ، 2025.

²¹ المجلس الإقتصادي والإجتماعي لغربي آسيا، تقرير أداء الحوكمة في الدول العربية ، بيروت، الأمم المتحدة 2023.

²² أنظر مؤشر الحوكمة العالمي لعام 2025 على الموقع : world economics governance index 2025

²³ World Bank, Governance and Institutions in the Middle East and North Africa, World Bank Report, 2022.

²⁴ المنتدى العربي للتنمية ، تقرير الحوكمة والشفافية في الدول العربية، جامعة الدول العربية ، 2022.

²⁵ أحمد صلاح عطية، أصول المراجعة الحكومية وتطبيقاتها بالمنطقة العربية، مصر الدار الجامعية، 2008، ص 222.

²⁶ مرسي السيد حجازي، التكاليف الاجتماعية للفساد، مجلة المستقبل العربي، العدد 266، أبريل 2001، ص 33.

²⁷ منظمة الشفافية الدولية، الشفافية ومكافحة الفساد: حوار المجتمع المدني بين مجموعة الثماني والشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا، البحرين: 2005، ص 11.

²⁸ العبدلي، خالد بن سعيد ، الحوكمة والتنمية المستدامة في العالم العربي. مركز الدراسات العربية، 2020، ص 45.

²⁹ الغياط، محمد عبد الرحمن، العدالة الاجتماعية والتحول الديمقراطي. دار الأمان، 2019، ص 112.



- ³⁰ وزارة الاقتصاد والتخطيط، رؤية المملكة 2030، تقرير الأداء السنوي، المملكة العربية السعودية، 2021، ص 23.
- ³¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العربية: تحديات السلام والأمن في المنطقة العربية، الأمم المتحدة، 2018، ص 7.
- ³² العبدلي، خالد بن سعيد، المرجع السابق، ص 58.
- ³³ الخياط، محمد عبدالرحمن، المرجع السابق، ص 135.
- ³⁴ العيسى، نورة أحمد، الشفافية ومكافحة الفساد: رؤية معاصرة. المجلة العربية للعلوم الإدارية، مج 54 العدد 2، 2022، ص 77.
- ³⁵ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المرجع السابق، ص 15.
- ³⁶ وزارة الاقتصاد والتخطيط، المرجع السابق، ص 30.
- ³⁷ العيسى، نورة أحمد، المرجع السابق، ص 85.
- ³⁸ الأمم المتحدة، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، مكتب السياسات الإنمائية، 13 نوفمبر 1998، نيويورك، 1998، ص 12.